مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

نحو رؤية واضحة لمصطلح التربية المدنية والمفاهيم المرتبطة به

Towards a Clear Vision of the Term Civic Education and the Concepts Associated With It

د. لالوش صليحة*

جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، salihalallouche@yahoo.fr

تاريخ ارسال المقال:2021/09/10	تاريخ القبول:2021/10/25	تاريخ النشر: 2021/12/01

***المؤلف المرسل**: لالوش صليحة salihalallouche@yahoo.fr

الملخص:

يحظى مصطلح التربية المدنية في هذه الآونة الأخيرة باهتمام كبير من طرف الباحثين، والمهتمين، فكانت إسهامات عديدة ،ومتنوعة في تحديد المصطلح الذي يعتبر نشاطا تربويا يستمد محتواه من الدراسات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقيمية، والتربوية، ويمثل جزء متكاملا من التربية العامة، من معرفة — ممارسة — وتطبيق ما تعلمه الفرد – وسلوك ، لهذا التربية المدنية مطالبة أن تتناول مفاهيم مستجدة فرضت نفسها في القرن الواحد والعشرين سواء في حركة الفكر التربوي، وتطبيقاته أو في الساحة التعليمية، باعتبارها مفاهيم ،وأبعاد ذات رؤية متكاملة لبناء الإنسان، علما أن هذه المفاهيم كثيرة ،ومتعددة ،ومتداخلة ومرتبطة ببعضها البعض أحدثت تغييرا وتأثيرا على أنظمة القيم ،وذلك نتيجة لما يحدث من تحولات في المحيط الاجتماعي، بسبب التغيرات السريعة التي يشهدها العالم،مثل مفهوم الديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، التي أصبحت تترجم أكثر فأكثر بصفة ملموسة في حياتنا اليومية.

من أجل دراسة هذا المصطلح، وتحديد أهم المفاهيم المرتبطة به نقترح هذه الورقة البحثية مستعملا في ذلك الأدبيات التربوية وما كتب حول الموضوع من عرض، وتحليل، ومناقشة، وتفسير.

الكلمات المفتاحية:التربية؛ التربية المدنية؛ الديمقراطية؛ المواطنة؛ حقوق الإنسان.

Abstract:

The term civic education in recent times receives great attention from researchers and interested people, which have contributed many, varied contributions in the definition of the term, which is considered an educational activity whose content derives from political, social, economic, value disjointed studies, values, and education, , and the conduct of this civic education is required to address the concepts ofa new one imposed in the twenty-first century, such as the concept of democracy, citizenship and human rights, which are becoming more and more significantly translated into our daily lives in general, and the curriculum in particular.

In order to study this term and identify the most important concepts associated with it, we propose this research.

Keywords: Education; Civic Education; Democracy; Citizenship; Human Rights.

مقدّمة:

نظرا للكثافة المعرفية الهائلة، والتغيرات المتسارعة التي طرأت على العالم، ونتيجة للانفتاح الحضاري العالمي، اتسع مفهوم التربية اتساعا كبيرا، أضحى يشمل عدة جوانب ويوظف في العديد من المجالات، والميادين، ولكل مجال أهميته وأهدافه ووظائفه، ولكل ميدان مفهومه، ودلالته الخاصة به، منها التربية التكنولوجية – التربية السكانية – التربية البيئية – التربية البدنية – التربية الخلقية – التربية الإسلامية – وكذلك التربية المدنية.

مما لا شك فيه أن هناك العديد من التعاريف، والمسميات للتربية المدنية، لكنها في الأساس تعاريف، ومفاهيم مختلفة وملتبسة وأحيانا مشوشة، كما صرح بها شبل بدران (2009) حيث "تخلط بين التربية المدنية والتربية السياسية والإيديولوجية، والتربية الوطنية والتربية المواطنة، وغيرها من أنواع التربيات التي تلامس علاقة الفرد بالدولة والنظام السياسي. ويعود هذا الخلط واللبس أساسا إلى حداثة المفهوم، وغيابه تماما عن ثقافة النظام التعليمي برمته، والمؤسسة التعليمية – المدرسة –، هذا الغياب وتلك الحداثة كانا عاملين فاعلين في الخلط والالتباس"[1].

لكننا نرى أن المفهوم ليس غائبا تماما عن ثقافة النظام التعليمي الجزائري برمته، إلاّ أنه اندرج ضمن تسميات عديدة ومستعملة في العملية التعليمية – التعلمية قبل أن تأخذ تسمية التربية المدنية والمتمثلة في: التربية الوطنية، التربية السياسية، التربية على المواطنة، التربية الاجتماعية، التربية الاقتصادية، ولقد تغيرت هذه التسميات في أغلب دول العالم ،لتأخذ تسمية التربية المدنية التي تساهم مساهمة فعالة في إعداد المواطن الصالح ، من خلال ما تتضمنه من أبعاد تربوية، وأخلاقية ،و مدنية توجه سلوك الفرد لبناء شخصية متكاملة، و تهتم بتكوين الفرد تكوينا حضاريا، وتسعى إلى تزويده بالمعارف ،والقيم ،والاتجاهات، وهي إذن سلوك، وممارسة من أجل إعداد الأفراد إعدادا يؤهلهم للعيش كمواطنين صالحين، يدركون ما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات، وذلك من أجل الانسجام والتكيف مع المحيط الاجتماعي، واعين بما للتربية المدنية من دور في رفع التحديات، في هذا المسعى التقدمي الحضاري، وعليه اهتم ذوو الاختصاص بإدراجها في المناهج الدراسية.

والجدير بالذكر أن الآراء تعددت في معنى التربية المدنية بتعدد مدلول التربية من جهة، ومفهوم المدنية من جهة أخرى، علما أن مصطلح التربية المدنية أصبح إحدى السمات المميزة للنظام الدولي المعاصر، وأكثر المفاهيم شيوعًا الآن، واكتسى طرحا جديدا تناقلته الملتقيات، والأدبيات التربوية، والفكرية وتجسد في مختلف المواثيق الرسمية والمنظمات، والمحافل الدولية نظرا للاتجاهات، والمفاهيم التي فرضت نفسها في الوقت الراهن على الساحة المحلية، والإقليمية، والعالمية.

ونشير هنا أن منظومة الحقوق المدنية لم تأخذ في التطور الفعلي إلا بعد انتشار مواثيق حقوق الإنسان عبر العالم، لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والمعاهدتين الصادرتين عن الأمم المتحدة عام 1966 (المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية السياسية، والمعاهدات الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية)، علما أن هذه المواثيق المرجعية العالمية أعطتأهمية لمصطلح التربية المدنية، وتناولت موضوعات مستحدثة أوجدها التطوران العلمي والصناعي بما أحدثاه من تغيرات في نسق الحياة بكل جوانبهما، أفرزا تغيرًا لمفهوم التربية المدنية، وذلك وفقا لظروف، وفلسفة كل عصر خاصة مع "دخول القرن 21 عصر العولمة والثورات العلمية، والمعلوماتية والتقنية، والتحولات الاقتصادية الكبرى، وانبعاث الديمقراطية على المستوى العالمي نجد أن التربية المدنية بدأت تحظى باهتمام كبير في كافة المجتمعات، على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها ودرجة تقدمها"[2]، وبالتالي ظهرت الحاجة إليها بصورة ملحة للغاية، لأنها أصبحت "ترمي إلى تكيف الإنسان مع متطلبات عصره ومحيطه الاجتماعي، هذه المتطلبات لا يحددها الفرد من منطلق نظري بل يجد نفسه بمواجهتها" [3]

خاصة ونحن أمام كثافة معرفية هائلة،وأمام التغيرات المستجدة في العالم،وتسارع الأحداث التي أفرزت مفاهيم ذات صلة بحياة الفرد مترجمة لانشغالاته وتوجيهاته، وما يحدث في العالم باعتبارها مفاهيم شاملة لمختلف الجوانب السياسية، والوطنية، والاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، من أجل تمكين الفرد من الإلمام بمعارفها اللازمة لإعداده للحياة المدنية بطريقة أفضل.

وهذه المفاهيم تمثل إحدى أهم الإجراءات الجوهرية في مجال نشر التربية المدنية، التي أصبحت كما أشارت إليها أغلب المواثيق الرسمية، إلى ضرورة إدراج مبادئ الديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسان في مناهج التعليم وكتبها المدرسية لجميع المستويات ابتداء من مستوى التحضيري إلى المستوى الجامعي.

ومن الملاحظات المرصودة أن هذه المفاهيم والأبعاد كثيرة، ومتعددة، ومتداخلة، ومرتبطة ببعضها البعض، نتيجة لوجود الكثير من المفاهيم التي لها علاقة بالتربية المدنية، والتي تتردد مرارا على المناهج الوزارية ، المتعلقة "بالوطن ورموز السيادة الوطنية (الجزائر وطني، العلم الوطني، النشيد الوطني، المؤسسات الوطنية) وبالمواطنة (علاقة الفرد بالآخرين، علاقة المواطن بالقانون والمؤسسات) وبالقيم الديمقراطية (الحوار، حرية التعبير، الجمعيات) وكذا الشأن بالنسبة للمسؤولية والعدالة (المسؤولية، النظام، الشأن العام، دولة القانون...).[4]

وكذلك بناء على ما أصبحت عليه "المهمة الجوهرية للمدرسة في تربية وتكوين وتعليم الطفل كيف يصبح مواطنا متبصرا، مواطنا مسؤولا، مواطنا قادرا على الإسهام في تطوير المجتمع، فإنه أدخلت تعديلات على المناهج من حيث المحاور التي اشتملت عليها... وذلك بـ:

- جعل الأطفال يتعلمون قواعد الحياة المدنية بوعي.
- يتعلمون قواعد الحياة المدنية التي تدافع عن حقوق الفرد.
- يتعلمون قواعد الحياة المدنية التي تحفظ كرامة الإنسان".[5]

و في هذا السياقهذه المفاهيم تتصل اتصالا وثيقا بواقع الحياة الاجتماعية، وعلى المتعلم أن يلم بها من أجل إعطاء رؤية واضحة لما يدور حوله، مثل مفهوم الديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسانلأن الفرد في هذه الحياة لا يولد وهو مزود بالمعارف، والمبادئ، والمهارات، والاتجاهات، والمفاهيم، وإكساب السلوكات، وكل المجتمع بما فيه من مؤسسات اجتماعية هو الذي يعمل على غرسها وصقلها.

من أجل تحديد هذا المصطلح ،والمفاهيم المرتبطة به نقترح هذه الورقة البحثية بهدف تقديم إطار نظري يحدد مفهوم التربية ، مفهوم المدنية ، و مفهوم التربية المدنية، والكشف عن المفاهيم المرتبطة بها اعتمادا على مختلف آراء الباحثين مستعملاً في ذلك الأدبيات التربوية، والتراث النظري، وما كتب حول الموضوع من عرض ،وتحليل ،ومناقشة، وتفسير مستعينًا بأحدث ما وفرته المعرفة العلمية، والنظرية بغرض تقديم فهم أشمل، وأعمقعلما أن هذا البحث يستمد أهميته من الموضوع المتناول في حد ذاته ومواضيع التربية المدنية فرضت نفسها في مختلف دوائر البحث، والنقاش وهوإحدى أهم محاور نشاط المنظمات العالمية في القرن الواحد والعشرين،إلا أن هذا النوع من الدراسات لم يحظى بالبحث الكافي، والتقصي من طرف الباحثين حسب علم الباحثة في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لذلك البحث فيه ينشد الارتقاء نحو الأفضل.

المبحث الأول:مدخل مفاهيمي

المطلب الأول: التربية

الفرع الأول: لغوياً

إذا تفحصنا معاجم اللغة العربية وجدنا أن لكلمة التربية أصولا ثلاثة حسب المفكر ابن منظور.

الأصل الأول: "ربا يربو بمعنى زاد ونما وفي هذا المعنى نزل قول الحق سبحانه﴿ وَمَا **آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَاْ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِنْدَ اللَّهِ** ﴾**(الروم 39)**

الأصل الثاني: رَبَى يَرْبِي ومعناه نشأ وترعرع.

الأصل الثالث: ربَّ يَرْبُ الشيء بمعنى أصله وتَوَلَى أمره" [6]

الفرع الثاني: إصطلاحاً

لقد عرّف المفكرون والتربويون التربية بتعريفات عديدة كلٌ حسب وجهة نظره.

- **تعريف فرنو ناتو, Fernand Nathans**: هي "مجموعة الوسائل التي تمكن الطفل من التفتح الشخصي واكتساب قدرات وسلوكات وقيم تعتبر كأساسيات في الوسط الإنساني الذي يعيش فيه".[7]

- **تعريف رونالد لوجندار Renald Legendre**: التربية هي "مجموعة من المعارف والقيم والتجارب، أين يكون الموضوع فيه تطور الإنسان والمجتمع".[8]

- **تعريف نيكول ديسباش, Nicole De Diesbach, N**: التربية هي سيرورة (عملية) تعلمية كاملة في تنمية علم النفس الاجتماعي للأفراد، تنطلق مع الحياة، وتأخذ النهاية عندما تنتهي الحياة".[9]

- **تعريف دوركايم Durkheim**: التربية هي العمل الذي تحدثه الأجيال الراشدة في الأجيال التي لم تنضج بعد النضج الكامل اللازم للحياة، فالتربية إذن هي التنمية والاعتناء بالنواحي المختلفة في الفرد فكرية، روحية أو غيرها، والتي يتطلبها المجتمع في مجموعه الكلي، والمحيط الخاص به، والذي يعد له بوجه خاص".[10]

- **تعريف جون ديوي Jean Dewey**: "التربية هي مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، وتعني في الوقت نفسه التجدد المستمر لهذا التراث، للأفراد الذين يحملونه. فالتربية هي عملية نمو، وليست لها غاية إلا المزيد من النمو، إنها الحياة نفسها بنموها وتجددها".[11]

- **تعريف شبل بدران**: "هي عملية ممارسة يومية يقوم بها الأفراد سواء من تلقاء أنفسهم أو من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية المشيدة في المجتمع وتعكس تلك الممارسة قيمًا وأهدافا قديمة وجديدة في الواقع الاجتماعي".[12]

- **تعريف لوسيان مورا ولويس بروني Lucien Morin et Louis Brunet**: "التربية نشاط حيوي تكمن في مساعدة الكائن الإنساني على أن يتكون وهي كذلك نتيجة هذا النشاط الحيوي".[13]

- **تعريف هاني بن مصطفى**: "التربية هي أداة المجتمع في المحافظة على ثقافته وتراثه الحضاري".[14]

- **تعريف دومينيك موريساتوم، وموريس جانقرا Dominique Morissette et Maurice Gingras**: "التربية هي غالبا مثل سيرورة طويلة المدى، عن طريقها يكتسب الشخص مختلف العناصر ليكوّن أو يحوّل شخصيته، والغاية الهادفة هو تنمية القدرات الكامنة والحصول على الاستقلالية".[15]

من خلال تعاريف التربية نستنتج اختلاف في وجهات نظر من باحث إلى آخر، لكنها تشترك في جملة من العناصر تتمثل في أن:

- التربية هي مجموعة من المكتسبات والخبرات التي تؤثر في شخصية الفرد.

- تعتبر التربية تنمية قدرات الفرد من جميع النواحي الجسمية العقلية، الانفعالية والاجتماعية.
- تعمل التربية على تنشئة الفرد تنشئة اجتماعية مبنية على أسس ومبادئ تنسجم مع متطلبات المجتمع.
- تعمل التربية على نقل ثقافة الفرد وكذا نقل التراث الوطني.
- التربية عملية شاملة لا تقتصر على مرحلة عمرية محددة فهي تمتد مدى الحياة.
- تعتبر التربية إحدى العناصر المهمة في بناء شخصية الفرد وصقلها.
- التربية عملية تفاعل ما بين الإنسان ومجتمعه.

المطلب الثاني: المدنية

الفرع الأول: لغويا

"مَدَّنَ – يَمْدُنُ – مُدُونًا بالمكان: أقام به مَدَّنَ تَمْدِينًا – مدنية: نقلة إلى حالة الرقي والحضارة".[16]

الفرع الثاني: اصطلاحا

هي الكلمة التي يصطلح على تسميتها في اللغات الأجنبية بكلمة Civique.

- **تعريف كميل حشيمة وآخرون:** المدنية هي "حضارة، مظاهر الرقي العلمي والفني والأدبي والاجتماعي الخاصة ببلد أو جماعة، مَدَّنَ نقل من حالة البداوة إلى المدنية والحضارة، حَضّرَ "مَدَّنَ شعبا" "مَدَّن بلدا" هذَّب، جعل أكثر لطفا وتهذيبا: مَدَّنَ رَجُلاً فظًّا" أضفى الصفة المدينية: "مدن منطقة".[17]
- **تعريف روبير Le Robert**: "مدني Civique متعلق بالمواطن، واجبات وحقوق مدنية ← محب لوطنه، تعليم مدني، إدراك مسؤولياته وواجباته كمواطن.[18]
- **تعريف لاروس Larousse**: مدني Civique "الذي يتعلق بالمواطن ودوره في الحياة السياسية: حق مدني".[19]
- **تعريف إبراهيم عزيز مجدي:** المدنية: تعني السبق، والإبداع، والارتقاء بالوسائل المادية التي تحقق الرفاهية للإنسان، في مجالات الصناعة، والعمران والمواصلات والزراعة...الخ، أي المدنية موضوعها وسائل الإنسان (عالم الأشياء) والإبداع في مجال الماديات".[20]

وعليه كلمة المدنية تعني كل ما يرتبط بحبّ الوطن، قوانين، وأنظمة، وسياسة، وأرضا وشعبا، إدراك المسؤوليات، الحقوق والواجبات.

المطلب الثالث: التربية المدنية

- **تعريف لاروس Le petit Larousse**: "التربية أو التعليم المدني مادة دراسية تدرس في المدارس الابتدائية والمتوسطة، موجهة إلى تحضير التلاميذ لدورهم كمواطنين، أو التحضير للمواطن الصالح".[21]

- **تعريف أحمد حسين اللقاني وعلي أحمد الجمل**: هي عملية غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى التلاميذ، لتساعدهم على أن يكونوا مواطنين صالحين قادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا الوطن ومشكلاته، وهي ليست مسؤولية المدرسة فحسب، بل مسؤولية كافة المؤسسات التربوية النظامية داخل المجتمع، وعلى المؤسسات التربوية أن تتعاون فيما بينهما لتحقيق هذا الهدف السامي الذي يمثل الناتج النهائي لعملية التعلم.[22]

- **تعريف محمد بغداد باي**: التربية المدنية تمثل مفردة "تمدن" "هي قيمة معنوية تخص السلوك الحضاري، وهي ترتبط بفكرة الاجتماع والعيش المشترك".[23]

- **تعريف إبراهيم عزيز مجدي**: التربية المدنية هي "الأنشطة والممارسات التربوية التي عن طريقها يتعلم التلاميذ كيفية التعامل مع الآخرين، وكيفية أن يكون مقبولا من الآخر وكيفية تكوين شبكة من العلاقات الناجحة والرشيدة".[24]

- **تعريف هشام مريزيق وفاطمة حسين الفقيه**: هي "عملية تعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية والأخوة والتفاهم بين المواطنين، واحترام النظم والتعليمات".[25]

- **تعريف مصطفى قاسم**: التربية المدنية تعني "الإعداد للمواطنة الواعية والفعالة والمسؤولة والأخلاقية، بمستوياتها المحلية والقومية والعالمية، في إطار من الحقوق والمسؤوليات المواطنة الديمقراطية، وبما يدعم الديمقراطية الدستورية، والمشاركة السياسية والمسؤولية الاجتماعية، والانخراط المجتمعي والنزوع الطوعي، والانفتاح على الثقافات والإسهام في الحضارة الإنسانية".[26]

- **تعريف فضيل عثماني وعبد الرحمن زعتوت**: التربية المدنية "من المواد التعليمية الهامة المدرجة في المناهج التعليمية في أية دولة ضامنة للحريات، تهدف إلى تنمية الإحساس بالمصلحة العامة واحترام القانون، وحب الوطن والتوعية بالحقوق والواجبات التي يتمتع بها، يؤديها المواطن بشكل تام".[27]

- **تعريف رنا سعد الحمود وعبد السلام نجادات**: هي "إحدى فروع الدراسات التي تزود الطلبة بالمفاهيم والاتجاهات والمهارات المرغوبة الضرورية، لإعدادهم للحياة في مجتمع ديمقراطي، بحيث يصبح الطالب مواطنًا قادرًا على المشاركة الإيجابية في حياة المجتمع وتحمل المسؤولية والنهوض به".[28]

- **تعريف صالح بلعيد:** "مادة التربية المدنية هي التي تغرس القيم التي تجعل الفرد يدرك أنه جزء من مجتمعه وأمته، وتغرس فيه منظومة الاحترام والأخلاق والصدق والإيمان، وطلب العمل واحترام البيئة وعدم الفشل، وإذكاء الروح الدينية والوطنية في السلوك الفردي وفي الحياة العامة".[29]

- **تعريف شبل بدران:** "التربية المدنية تعني تزويد الأطفال والناشئة والشباب بالمعارف والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم، كي يصبحوا أعضاء مسؤولين ومشاركين نشيطين في مجتمعاتهم، وأن يكونوا على وعي تام بحقوقهم، وإدراك كامل بواجباتهم، تظهر لديهم قيم الولاء والانتماء للوطن، وتنمو لديهم الاتجاهات الإيجابية نحو ممارسة الديمقراطية واحترام القانون والآخرين".[30]

- **تعريف عزة فتحي علي:** "التربية المدنية ذلك المجال الدراسي الذي يهدف إلى تنمية المواطن الصالح عن طريق تنمية وعي الطلاب بحقوق وواجبات المواطن، وفهمهم للنسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة، وتنمية مجموعة من القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية، إلى جانب عدد من المهارات الاجتماعية والعقلية والأدائية المناسبة للمواطنة".[31]

- **تعريف محمد صالح حثروبي:** التربية المدنية "مادة دراسية استراتيجية، تساهم في تكوين شخصية المتعلم اجتماعيا وحضاريا، في إطار القيّم الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري، حيث تؤهله للعيش كمواطن صالح، يشعر بمسؤوليته، واعيا بالتزاماته كعضو كامل الحقوق، وما عليه من واجبات، في ظل ما تقتضيه المواطنة من احترام الآخرين والتسامح، وروح الإنصاف والعدالة وحقوق الإنسان، والمساواة والتضامن الوطني والحوار والتفتح على القيم والثقافات العالمية".[32]

- **تعريف محمد بن صالح:** "التربية المدنية نشاط فرضته المستجدات والمتغيرات على المستويين الوطني والدولي (التعددية الحزبية، تطور حركية المجتمع...)، (عولمة الاقتصاد، عولمة حقوق الإنسان، الحريات)، فهي نشاط يتماشى وسيرورة المجتمع الجزائري وتطلعاته، محاولة سد الثغرات والانحرافات، فهي بتعبير أدق جعل التلميذ الجزائري الذي يُعتبر مستقبل الأمة والوطن بمنأى عن مثل هذه الانزلاقات والنظرات الضيقة، وتكوين الحس المدني المتشبع بمقوماتنا، ومبادئنا وسماحة ديننا، وعمق حضارتنا وأصالة شعبنا، والتفاعل الإيجابي مع هذه المتغيرات، وتكييفها قدر المستطاع للانسجام والاندماج العالمي الذي أصبح أمرا مفروضا".[33]

- **تعريف خيري علي إبراهيم:** "دراسة المشكلات والعلاقات وميادين السلوك من ناحية تنظيمها، وموقف الفرد منها، ومن الجماعة، ودور السلطات المنظمة أو الموجهة لهذه العلاقات، والمشكلات، وميادين السلوك، وما تصنعه هذه السلطات من تنظيمات خاصة".[34]

تعددت مفاهيم التربية المدنية وتداخلت مع مفاهيم تربوية كثيرة، نظرا لوجود اجتهادات كثيرة لها، وإن اختلفت في شكلها وباختلاف في الرؤى، ووجهات النظر، لكن أغلب هذه التعاريف متفقة من حيث المعنى والدلالة والمضمون، أنها "كصيغة تربوية تمثل رؤية متكاملة لبناء الإنسان" [35]فهي:

- نشاط تربوي، وهذا النشاط يعتبر جزءًا لا يتجزأ من العملية التعليمية – التعلمية لها أسسها وأهدافها وغاياتها التربوية.
- يستمد هذا النشاط التربوي محتواه من الدراسات السياسية والاجتماعية والقيمية والاقتصادية.
- تهدف إلى غرس عدة جوانب في شخصية المتعلم كالجانب القيمي – الخلقي –، السياسي والجانب الديمقراطي، ليدرك ما ماله من حقوق وما عليه من واجبات.
- التربية المدنية جزء متكامل من التربية العامة، الهدف منها تكوين مواطن صالح.
- إن التربية المدنية هي معرفة ممارسة، وتطبيق ما تعلمه الفرد في حياته اليومية، أي يهتم أكثر بالجانب السلوكي.
- هي مادة تدرج في المناهج الدراسية.

المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بالتربية المدنية

هناك الكثير من المفاهيم التي فرضت نفسها في القرن الواحد والعشرين سواء في حركة الفكر التربوية أو في الساحة التعليمية، باعتبارها مفاهيم وأبعاد ذات صلة بحياة الفرد، وما يحدث من تحولات في محيطه الاجتماعي، وذلك نتيجة للأحداث المتلاحقة، والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم في ظل العولمة، والتي أحدثت تغييرا وتأثيرا على أنظمة القيم، وكذا على التلاحم الاجتماعي الدولي في مختلف المجتمعات، "فالديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، والحريات الفردية والجماعية هي مفاهيم أصبحت تترجم أكثر فأكثر بصفة ملموسة في حياتنا اليومية، كما أن الانفتاح على السوق وعولمة الاقتصاد وتدويل الإعلام والاتصال لم تعد شعارات فقط، بل واقعا ملموسا ومعاشا".[36] أمام هذه التطورات والتغيرات أصبحت مهمة التربية المدنية ضرورية، فهي مطالبة أن تتناول مواضيع مستجدة أوجدها هذا الواقع، وهذه المفاهيم تكون لها صيغة تربوية، تعليمية ذات رؤية متكاملة لبناء الإنسان، من أجل تكييفه مع محيطه الاجتماعي ومتطلبات عصره، هذه المفاهيم متنوعة حسب تنوع الخلفية الثقافية والخلقية والسياسية والفلسفية وكذا الاجتماعية والتاريخية لأي مجتمع من المجتمعات.

وانطلاقا من أهداف التربية المدنية التي سطرتها وزارة التربية الوطنية بالجزائر في مناهجها، والتي أكدتها الأدبيات التربوية، و كذا التعاريف المختلفة للتربية المدنية التي تعمل على إكساب الأفراد ثقافة عامة حول العديد من المفاهيم الحديثة في المجتمع المعاصر، نحاول أن ندرج مفاهيم تعتبر أكثر تفاعلا مع مادة التربية المدنية، و فرضت نفسها على

الساحة التربوية، وعلى حركة الفكر التربوي وتطبيقاته، خاصة وأن التربية المدنية "تطورت تطورا ملحوظا، عكسته التحولات السريعة التي تعرفها بلادنا، منذ نهاية الألفية الماضية على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فالديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية هي مفاهيم أصبحت تترجم أكثر فأكثر بصفة ملموسة في حياتنا اليومية".[37]

وسنحاول أن نتطرق إلى مفهوم المواطنة – الديمقراطية – حقوق الإنسان، لأنها يجب أن توضع في مركز الحقل المفهومي للتربية المدنية التي هدفها الرئيس تحضير التلاميذ لممارسة مواطنة ديمقراطية. إذ تعتبر المجال المؤهل الذي يمكن من خلاله تعليم أفراد المجتمع المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتندرج ضمن هذه المفاهيم موضوعات فرعية أخرى.

المطلب الأول: المواطنة

الفرع الأول: مفهوم المواطنة

1. لغويا: إن كلمة المواطنة في اللغة العربية تنتسب إلى "الوطن وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أقام فيه، وأوطنه اتخذه وطنا، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيه".[38]

2. **إصطلاحا:**

– **تعريف غيث محمد:** المواطنة هي "علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون".[39]

– **تعريف فتحي الهلال:** المواطنة هي "الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية، وحماية الذات من الأخطار المصيرية".[40]

ومهما تعددت تعاريف المواطنة فإنها تؤكد على العلاقة والصلة الموجودة بين الفرد والدولة، وهذه المواطنة تتحقق بواسطة المكونات والعناصر المتمثلة في الانتماء، العدل والمساواة، والحقوق والواجبات والمشاركة الجماعية، ومن خصائصها الحرية والتضامن، الأمان والكرامة.

الفرع الثاني: تطور مفهوم المواطنة

تؤكد الدراسات الاجتماعية والسياسية أن مفهوم المواطنة ليس من إفرازات العصر الحديث، ولا هو مرتبط حصرا بالدولة الوطن، وأن جذوره تمتد تاريخيا إلى عصر الإغريق، حيث "كان المواطنون الأحرار يشاركون في المنتدى

العام، للنظر في مسائلهم المتعلقة بالحياة العامة، ولمناقشتها، واتخاذ القرارات بشأنها، بيد أن المواطنة في زمن الإغريق ظلت موسومة بالتمييز السافر في تنظيم المدينة بين المواطنين الأحرار وبين العبيد من جهة، وبينهم وبين شرائح الغرباء المحرومين من الحقوق المدنية وقدماء المعتوقين من جهة أخرى، فضلا أن النساء لم يكن لهن حق المشاركة في الحياة العامة في ذلك العهد".[41]

إلا أن مفهوم المواطنة عرف تطورا كبيرا بعد تشكيل الدول الأوربية والتحولات الفكرية والسياسية التي واكبت النهضة الأوربية، "فالاستعمال الحديث للمواطنة ظهر أولا في انجلترا تحت تسمية Citizen Ship (المواطنة)... وأعيد استعمالها من طرف الثورة الفرنسية (وقبل ذلك من طرف الفلاسفة، مثل روسو Rousseau)، وأعطتها الثورة الفرنسية بعدا سياسيا... وأخيرا في القرن العشرين مع ظهور فكرة "دولة الرفاهة (La notion « Etat providence »)، أدمجت الحقوق الاجتماعية في المواطنة: الحق في العمل، والحق في الحماية الاجتماعية...الخ، ونجد في أوربا ومناطق أخرى هذه المظاهر بدرجات مختلفة، وتتمفصل حول ثلاثة أنماط أساسية، لها دلالات سياسية وبيداغوجية في نفس الوقت:

- المواطنة كنمط الهوية.
- المواطنة كمساهمة في السيادة.
- المواطنة كيقظة نقدية".[42]

استنادا إلى هذا المنظور وإلى مدلول المواطنة بمفهومها الحديث فإنه لا يتنافى والمبدأ الإسلامي، بحيث أن العلاقة الدينية فضلا عن دعمها للروابط الأسرية والاجتماعية، تدعم أيضا الروابط الزمنية والمكانية وتعززها، حتى أنها لا ترى مانعا لإبرام مواثيق يرتبط بموجبها المسلم في إطار اجتماعي يتفق عليها باسم المواطنة".[43]

والجدير بالذكر أن المواطنة أفرزت قيمًا ومفاهيما جديدة أصبحت فاعلة في المجتمع، وذلك بـ "توافر صفات أساسية في المواطن، تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة من خلال قدرته على المشاركة في حياة المجتمع تشريعًا وتنفيذًا، وتقوم على قدرته في فهم طبيعة المجتمع وكيفية التعاون والتنافس، وحل الخلافات، وفض الخصومات على أسس عقلانية، تهدف إلى خدمة الصالح العام ودعم الترابط الاجتماعي".[44]

والجزائر لم تخرج عن هذا الإطار، بل أعطت للبعد الوطني دورا مهما وأساسيا في مواثيقها الرسمية، واعتبرتها استراتيجية مهمة، تعمل على تنمية القيم والمبادئ والمشاركة في خدمة المجتمع، ومع تنمية الإحساس بالهوية الوطنية والانتماء إليها، تحت شعار وطننا الجزائر، ديننا الإسلام، لغتنا العربية والأمازيغية. كما أعطت بعدا دوليا لمسايرة التغيرات الدولية. ومن هذا المنطلق أدخل هذا المفهوم "المواطنة" إلى المؤسسات التربوية.

الفرع الثالث: التربية المدنية والمواطنة

للتربية المدنية علاقة وطيدة بالمواطنة كأنهما وجهان لعملة واحدة، حتى أصبحت تسمى التربية على المواطنة – التربية الوطنية، وأدخلت في المؤسسات التربوية، وعلى رأسها المدرسة، التي تلعب دورا مهما في التنشئة الاجتماعية والسياسية، فهي تعمل على غرس الاتجاهات والقيم، "لتحديد أهداف تربية المواطنة التي تعد الخطوة الأولى في بناء المناهج، بحيث ترتبط هذه الأهداف العامة للتربية بأهداف كل ميدان من ميادين المنهج الدراسي". [45] ولكي تحقق التربية الوطنية أهدافها، يجب جعل المتعلمين فاعلين بشكل مباشر من خلال إثارة تفكيرهم، وتحفيزهم على المناقشة، وإبداء الرأي حتى يكون انضمامهم للقيم والمبادئ المتوخاة صادرة عن اختيارات واعية".[46] لهذا "مشكلة المواطنة هي اليوم في قلب انشغالات المدرسة، والطريقة التي عولجت بها حتى الآن تبدو أنها لا تستجيب لأولويات العصر".

وعليه سارعت الجزائر في إطار إصلاحها التربوي الأخير، إلى إدراج البعد الوطني في مناهج التربية المدنية، من "منظور منهجي جديد، وهو منظور الكفاءات التي ينبغي لهذه المادةالتربية المدنية " أن تسهم في تنميتها لدى المتعلم منها:

- القدرة على المساهمة في بناء مجتمع متماسك، معتز بأصالته وواثق في مستقبله، وفهم المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري.
- القدرة على تحديد المكونات الأساسية لهوية الأمة، والنهوض بها للمحافظة على الشخصية الوطنية وحب الوطن وتعزيز الانتماء إليه والدفاع عنه.
- القدرة على إكساب ثقافة ديمقراطية باعتبارها قيمة وسلوكا، باحترام حقوق الإنسان والحريات، وحقوق الطفل وحرية التفكير والتعبير والتطلع إلى قيم الحق والعدل والخير.
- حسن التعايش والتكامل الاجتماعي، ونبذ العنف واحترام الرأي الآخر واحترام القانون.
- القدرة على تطبيق قواعد الحياة المشتركة في الوسط الاجتماعي، باحترام الذات والآخرين، والتفتح على الغير والتعايش معه، من خلال الوعي بالحقوق والواجبات في ظل احترام القوانين وقيم المجتمع.
- القدرة على تحمل المسؤولية في كل مواقع الحياة، والحرص على تدعيم الروابط والآليات المنظمة للحياة الاجتماعية...".[47]

من هنا نستنتج أن التربية على المواطنة من منظورها التعليمي تعمل على غرس تربية مدنية من خلال مجموعة من القيم، يستوفيها المتعلم منذ الصغر في المؤسسة التربوية، وهذه القيم تعمل على تنمية الشعور بالانتماء إلى الوطن.

المطلب الثاني: الديمقراطية

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية

اختلفت وتعددت التعاريف التي أعطيت للديمقراطية، فحسين عايش يعرفها: بأن "Democracy هي لفظة متكونة من شقين Demos وتعني الشعب Kratos وتعني الحكم، واللفظة الكاملة تعني حكم الشعب، وهي لفظة

إغريقية كانت تعني المقاطعة أو الناحية أو الأرض، ثم صارت تعني الناس الذين يعيشون عليها، خاصة الذين كانت لهم مشاركة في الحكومة، ومن هنا جاءت كلمة حكومة".[48]

- **تعريف جمال علي زهران:** يعرفها أنها "أسلوب للحياة، ونظام يقوم على قناعة كاملة بين مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا، وممارسة وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية، من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه، كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ إلى واقع حي متجدد، كتعدد الأحزاب والأفكار، وكل ما من شأنه تحقيق سيادة الشعب ومصلحته العامة".[49]

- **تعريف إبراهيم إبراش:** الديمقراطية "تنظيم تأسيسي، القصد منه التوصل إلى قرارات سياسية، حيث يحرز الأفراد من خلاله سلطة التقرير بواسطة التنافس أو الصراع من أجل الظفر بصوت الشعب".[50]

ونظرا لاكتساء هذا المفهوم أهمية كبيرة بين دول العالم، فإن تعاريفها اختلفت وتعددت، حسب الفترات التاريخية المختلفة التي مرت بها البشرية منذ ظهور الإنسان على سطح الأرض، مرورا بالفترات التاريخية الكبرى، وذلك حسب تنوع الإيديولوجية. فمن الصعب علينا أن نحدد معنى الديمقراطية تحديدا دقيقا، ولكن هناك إتفاق يبيّن أن القاسم المشترك في الديمقراطية أنّها تستمد مصدرها من الشعب، كونها تمارس من طرفه، كما أن مفهوم الديمقراطية "أسلوب في الحياة، يهدف إلى تنمية الفرد وتنشئته على أنه عضو في المجتمع، وهي طريقة من طرق الحكم تعتمد كل الاعتماد على الرأي العام، إنّها علاقة بين الفرد والدولة، تضمن الدولة بها حقوقا معينة للفرد، وتطالبه مقابل ذلك بخدمات يجب أن يؤديها للجماعة، إنها فلسفة في الحياة، تؤكد ضرورة اشتراك الكل لا القلة في تحمل مسؤولية المجتمع وتسيير شؤونه".[51]

الفرع الثاني: تطور مفهوم الديمقراطية

"الديمقراطية كمصطلح برز ليعبر عن مفهوم سياسي لإلغاء الطبقية التي كانت تميز مدينة أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، وكانت مفروضة على الشعب الأثيني، فأعاقت تقدمه وجعلته فريسة لجارتها إسبرطة... إلا أن هذا لم يمنع تراكم التناقضات بين طبقات المجتمع الأخرى، ما ولد توترات متلاحقة عصفت بكيان الدولة المسالمة، لذلك أعاد الفلاسفة النظر في هذا التمييز الطبقي الذي انعكس بدوره على التعليم. فبرز مصطلح "حكم الشعب Democracy" للمرة الأولى ليعبر عن اشتراك الشعب الحقيقي في مناقشة المشكلات الملحة.[52]

الفرع الثالث: مبادئ الديمقراطية

للديمقراطية مبادئ عدة، منها "المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات أمام القانون، وفي تكافؤ الفرص وتنمية المواهب، والكفاءات، وتقدير كرامة الإنسان واحترامها، وتنمية التعاون والتكافل بين المواطنين، وتمكينهم من المساهمة في خيرات المجتمع، واتخاذ القرارات في الشؤون العامة، وفيما يتصل بشؤونهم في الحياة، وتنظيم

المجتمع تنظيما مستندا إلى إدارة الجماهير، مؤديا ما يكفل مصالحها والاعتماد على الشورى في ممارسة السياسة والإدارة. علما أنّ "المجتمع المدني هو الواقع الاجتماعي الذي تتجسد من خلاله الديمقراطية، فإن التربية المدنية هي الصيغة التربوية البديلة لتعزيز الديمقراطية".[53]

والجزائر لم تخرج عن هذه المبادئ، فمنذ صدور بيان أول نوفمبر 1954 إلى الدستور المعدل سنة 1996، والمصادق عليه سنة 2000 ثم سنة 2001 ثم سنة 2008، جميع النصوص المؤسسة للأمة تنص على أن الدولة وطنية، جمهورية وديمقراطية. إذ أن "الميزة الأساسية للدولة الجمهورية هي الدولة الديمقراطية، والديمقراطية بصفتها إيديولوجيا ونظام سياسي، هي الوسيلة التي تمكن من ترسيخ قيم الجمهورية، كالمواطنة والتضامن، واحترام الغير، والتسامح. ومن البديهي أن الديمقراطية تقتضي حرية التعبير التي تتطلب بدورها تنمية القدرة على الإصغاء للغير واحترامه، وكذا القبول بحكم الأغلبية، مع احترام حقوق الأقلية، عن طريق الاقتراع في حال عدم تحقيق الإجماع. وينبغي في المجال التربوي أن نتذكر دوما أن الديمقراطية قيمة علينا نقلها للأجيال، بل أكثر من ذلك فهي ممارسة وسلوك يجب ترسيخها".[54] وهنا تعد التربية المدنية من المواد الأولى التي تغرس فيها هذه السلوكات، والتي انطلقت منها المدرسة الجزائرية.

الفرع الرابع: الديمقراطية والتربية المدنية

للتربية المدنية والتعليم دور أساسي في إرساء مبادئ الديمقراطية في المجتمع، ولقد أكدت التجربة الإنسانية عبر مسارها التاريخي أن الحياة الديمقراطية لأمة من الأمم مرهونة بأبعادها وخلفياتها التربوية، وبمدى تأصيل قيمها في عقول الناس ووجدانهم، فالعملية التربوية تشكل المدخل في كل نمو للديمقراطية.

وهنا تأتي المؤسسات التربوية وعلى رأسها المدرسة التي تلعب دورا أساسيا في إرساء النظام الديمقراطي، عن طريق المناهج التي سطرتها الوزارة التربوية لكون المدرسة تمثل في حد ذاتها حياة اجتماعية خاصة، ومن ثم يمكن للمناهج أن تختار وتنظم لتزود الطالب بالمعلومات والمعارف والاتجاهات التي تمنحه الوعي بالعالم المحيط به، كما أن المدرسة يمكنها أن تكسب الطلاب المفاهيم والقيم المرتبطة بالعدالة والمساواة والتسامح والمشاركة، ما يؤدي إلى توفير نمط حياة سياسي واجتماعي وثقافي يرتبط بمنهج تفكير يتسم بالمرونة وسعة الأفق وتقدير قيمة الحرية.

وأكدت المواثيق الدولية ومنظمة اليونسكو الأهمية الكبيرة التي تلعبها القيم الديمقراطية في السلوك داخل المدرسة، علما أن العلاقة التفاعلية بين أفراد المجتمع المدرسي، وبينه وبين المجتمع المحلي ركن هام من أركان نجاح الممارسات الديمقراطية ، إلى جانب اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين بالعلاقة الوطيدة بين الديمقراطية والتربية، إذ أكد "ديوي" أنه "لا يمكن للعقيدة الديمقراطية أن تنفصل عن العقيدة أو التجربة التربوية...، حيث أن الاهتمام بقضية الديمقراطية في التعليم من

خلال توفير مناخ يستند إلى الحرية والمساواة والعدالة، يمكن أن يكون وسيلة لتحرير عقل الإنسان من السيطرة والقهر، ووسيلة لتعميق مفاهيم التسامح الفكري والعقائدي واحترام الآخر، ووسيلة لتنمية طاقات الإنسان العربي وإطلاقها، وتخليص عقله من الأوهام، وشحذ تفكيره نحو المشاكل المحيطة به، ومن ثم تنمية وعيه بحقوق شعبه وبدوره في المشاركة وتحمل المسؤولية".

وتتجلى الممارسات الديمقراطية داخل النظام التعليمي في الجزائر من خلال إعطاء أهمية كبيرة للأبعاد الأساسية كالبعد الوطني، والديمقراطي، والبعد العالمي والعصري، إذ وضعت الدول إستراتيجيات للتكفل بهذه الأبعاد منها:

الفرع الخامس: البعد الديمقراطي

والذي يتضمن:

- "ضمان مكان في المدرسة لكل طفل جزائري.
- ضمان حد أدنى من الكفاءات لكل أنواع التلاميذ بإعداد برامج مكيفة ووسائل تربوية مميزة وطرائق تربوية مناسبة.
- التكفل بالتنوع الجهوي، المناطق الريفية، المناطق النائية، المناطق المحرومة.
- ضمان التمدرس للجنسين على السواء لمحتويات واحدة.
- ضمان نفس الخُطوط لكل الأطفال لاختيار الشعب.
- ضمان نفس الخُطوط لمجانية التعليم بضمان الكتاب المدرسي.
- وضع التجهيزات تحت تصرف التلاميذ، بضمان نشاطات تطبيقية على مستوى المدرسة والتكفل الصحي والنفسي للتلاميذ ابتداء من السنة الأولى.
- ضمان الحصول على التوثيق المناسب عن طريق إنشاء مكتبات مدرسية ومراكز للتوثيق والإعلام".[55]

المطلب الثالث: حقوق الإنسان

الفرع الأول: مفهوم حقوق الإنسان

- **تعريف عبد الواحد محمد الفار:** "هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بتحديد الحقوق والرخص الضرورية التي تتيح ازدهار شخصية كل فرد في المجتمع استنادا إلى كرامته الإنسانية".[56]

- **تعريف محمد فؤاد جاد الله:** حقوق الإنسان هي "الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة للحفاظ على الكرامة الإنسانية".[57]

- **تعريف فرانسوا بوشيه سولينييه:** "الحقوق التي يمتلكها جميع الأفراد بحكم كونهم بشرا، وهي يُمثّل الاعتراف القانوني بالكرامة الإنسانية والمساواة بين كل الأشخاص، ويعتبر التمتع بهذه الحقوق جانبا لا يمكن الاستغناء عنه في التنمية البشرية".[58]

الفرع الثاني: تطور مفهوم حقوق الإنسان

"يضرب مفهوم حقوق الإنسان بجذوره البعيدة في الفكر القديم، وفي فكر العصور الوسطى لدى مختلف الديانات والمذاهب التي شهدت تبلور اتجاهات فكرية ذات منزع إنساني، إلا أن النشأة الحقيقية لهذا المفهوم "حقوق الإنسان" يرتبط بالتحولات التاريخية والفكرية التي حدثت في أوربا منذ القرن الثامن عشر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواطن الذي أعلنته الثورة الفرنسية سنة 1789م"،[59] إلا أن فكرة حقوق الإنسان بمعناها الواسع، تعود لأواخر الحرب العالمية الثانية التي تعتبر نقطة تحول في مسار القانون الدولي، ويعتبر ميثاق هيئة الأمم المتحدة 1945 أول ميثاق دولي اعترف بحقوق الإنسان باعتباره أحد مبادئ القانون الدولي، إذ نصت المادة الأولى على "تعزيز احترام حريات الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك دون تمييز أو تفرقة، ونصت المادة 55 على احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب ويحق للأخيرة تقرير مصيرها".[60]

الفرع الثالث: تصنيف حقوق الإنسان

هناك عدة تصنيفات لحقوق الإنسان اتخذت أشكالا كثيرة، نحاول أن نتطرق إلى بعضها والذي سطرتها الدولة الجزائرية في منظوماتها التربوية، والمتمثلة في التصنيفات التي أعطاها "العياشي" والمتمثلة في:

- **الحقوق الطبيعية:** وهي جملة الحقوق الأساسية التي تترجم بشكل أولي الطبيعة الإنسانية، وتعتبر أصلا لجميع الحقوق الأخرى، منها حق الحياة الذي هو أصل الحقوق جميعا، وحق السلامة الجسدية والمعنوية، والحق في الأمن والحرية والمساواة.

- **الحقوق الاقتصادية:** وهي جملة الحقوق المرتبطة بالعمل ومجالاته وأبعاده ونتائجه، مثل الحق في العمل وحق التملك، وحق الراحة والمساواة في الأجر، وحق المنافسة المشروعة والحق في المستوى المعيشي اللائق.

- **الحقوق الاجتماعية:** يتعلق الأمر بكل ما يسمح بقيام نظام اجتماعي يساعد الأفراد والجماعات على تأكيد ذواتهم وقدراتهم، في ظل شروط إنسانية، مثل حق المساهمة في الحياة الاجتماعية، وحق الضمان الاجتماعي، وحق تنمية الشخصية وما يتبع هذه الحقوق.

- **الحقوق المدنية والسياسية:** وهي الحقوق المرتبطة بحق المساهمة في الشأن العام وبكيفية تنظيم الدولة وتحديد علاقات الأفراد والجماعات بالسلطة السياسية داخل الدولة، بل ويمكن أن تشمل العلاقات التي تنشأ بين الدول".[61]

وكلما كانت هذه الحقوق "مصونة ومكفول لها ضمانات وجودها، ازدهر المجتمع وتقدم في مدارج الرقي. أما إذا مست تلك الحقوق، اهتزت ثقة الفرد في مجتمعه ونأى بنفسه عن كل ما يؤدي إلى ذلك المساس، صونًا لذاته وإبقاء لكيانه فهي الأساس في بنيان المجتمع الحر السليم.[62]

وعموما عندما نتكلم عن حقوق الإنسان فإننا "نذكر ثلاثة مظاهر للقانون التي تعتبر حججا كافية لنجعلها في مركز التربية المدنية، هدفها معرفة قواعد الحياة الجماعية. وفعلا فإن القانون يعرّف:

- القواعد التي يجب احترامها للقيام ببعض الأعمال الاجتماعية وأخذ بعض القرارات.
- القواعد من أجل حل النزاعات بين الأشخاص في المجتمع، فالقانون يحدد مجال الحرية، الذي تمارس فيه المبادرة والمسؤولية لكل منا، فكل ما لا يمنعه القانون مسموح به.
- القواعد الخاصة بتعريفه وتطبيقه لأن "كلام القانون لا يصلح للوصف، وإنما للعمل"، فالقانون يتطلب حجة دقيقة وعلاقة مضبوطة بالواقع والعلاقات الإنسانية.[63]

الفرع الرابع: التربية على حقوق الإنسان

لقد أقرت اليونسكو التربية على حقوق الإنسان في الكثير من مواثيقها ومبادئها، حيث أنها مظهر هام من التربية الأخلاقية والمدنية، والتربية لحقوق الإنسان تفسح المجال لقيم ومواقف تغرس بصفة أحسن أثناء الطفولة... تمارس التربية لحقوق الإنسان بالعمل وتبتدئ كما ينبغي، بالاعتراف بها واحترامها في الوسط المدرسي، ولكن هذه التربية سرعان ما يشعر بها أنها مجرّبة....

وأكدت اليونسكو (UNESCO) مرارا، بأن التربية لحقوق الإنسان توفر مواضيع تجنيدية متعلقة بالمساواة، والعدل والتفاهم والتعاون بين الأشخاص والأمم، وتخدم أيضا قضية السلم ورفاهية الجميع.

الفرع الخامس: أهداف التربية على حقوق الإنسان

انطلاقا مما أقرته اليونسكو، فالتربية على حقوق الإنسان حُددت بعدة أهداف، منها تحديد TourneyPurta تورناي بورتا في أربعة أهداف عامة، وإن كانت هناك أهداف أخرى، ولكن ما سيتم عرضه أكثر شمولية وهي كالآتي:

- التوعية للحاجة للاستماع بحقوق الإنسان كمطلب عالمي.

- التعرف على المؤسسات التي تناضل من أجل هذه الحقوق.
- الحث على التفكير في الحالات التي تم فيها انتهاك حقوق الإنسان.
- الحث على الاهتمام والتعاطف مع أولئك الذين كانوا ضحايا لتلك الانتهاكات.

وبناء على ما سبق فالفرد يتمتع بمجموعة من الحقوق وبالمقابل لديه واجبات يلتزم بها، بهدف خدمة المجتمع، ولا تتحقق المواطنة ولا الديمقراطية دون مواطن يشعر بحقوقه تجاه المجتمع وأداء واجباته نحوهُ.

خاتمة:

من خلال عرض قراءة لمصطلح التربية المدنية والمفاهيم المرتبطة به، نستنتج بنظرة تحليلية فاحصة، أن الإنسان هو المحور المهم والأساس في عملية التربية المدنية، وأن الهدف من كل هذه المفاهيم، هو غرس الاتجاهات الإيجابية في الفرد، وتوطيد علاقته بالمجتمع، وترسّيخ القيم، باعتبارها معيارا ومرجعا في الحكم على أفعاله وإكسابه أنماط سلوكية تتوافق مع مجتمعه، وذلك من أجل تحقيق نهضة إنسانية حضارية، لأنها تشكل البعد الرئيس في بناء المجتمع المدني.

علما أن بحثنا هذا يفتح عدة آفاق أمام كل باحث مهتم يريد أن يساهم في إ ثراء هذه المفاهيم، وإجراء دراسات أكثر عمقا و تخصصا في محور التربية المدنية ،وفي عدة مواضيع المتمثلة في استراتيجيات التدريس في مادة التربية المدنية وفق المقاربة بالكفاءات ، حركة البحث في التطور التاريخي للتربية المدنية ، دور مناهج التربية المدنية، وكتبها المدرسية في ترسيخ قيم المواطنة، و الديمقراطية، و حقوق الإنسان، مادة التربية المدنية وأهميتها في التنشئة الاجتماعية، تقويم كتب التربية المدنية في مرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط....علما أن البحث في هذا المجال واسع، ومهما حاولنا واجتهدنا فأعمالنا تحتاج إلى الاستمرارية.

الهوامش:

[1] شبل بدران، التربية والمجتمع رؤية نقدية في المفاهيم، القضايا، المشكلات، دار المعرفة الجامعية، ط 1، الإسكندرية،1999، ص 28.

[2] السيد عليوة، التعليم المدني والمشاركة السياسية للشباب، المواطنة والديمقراطية، مركز القرارات للاستشارات، القاهرة، 2001، ص160.

[3] مصطفى العوجي، الامن الاجتماعي، مقاوماته ارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983، ص 297.

[4] بوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات،الجزائر: دار القصبة، بدون طبعة؛2009،ص 108.

[5] كمال بوليفة، تحليل منهجي بالكفاءات للأنشطة التعليمية مع توجيهات تربوية تطبيقية، قسنطينة الجزائر: دار اليمن، بدون طبعة؛ 2002، ص77.

[6] أحمد القادري، شاهر دنيا أبو شريخ، تعلم وتعليم التربية الإسلامية والاجتماعية، عمان: دار جرير، ط1؛ 2005، ص 13.

[7] Fernand Nathans, Dictionnaire encyclopédique de pédagogie moderne à l'usage des enseignants, des éducateurs et des parents, Paris : éditions Labor Bruxelles, 1973, p 108.

[8] Legender. Ronald, Dictionnaire actuel de l'éducation; Ed. ESKA, Montréal : Quebec, 2ème édition, 1993, p 435.

[9] Nicole de Diesbach, Education transmission d'un savoir ou découverte d'un potentiel ? Harmattan, 2005, p 17.

[10] أحمد معروف، محاضرات في علوم التربية، الجزائر: دار الغرب، بدون طبعة؛ 2003، ص 17.

[11] عبد الله الراشدان، نعيم جعنيني، المدخل إلى التربية والتعليم، عمان الأردن: دار الشروق، ط2؛ 1998، ص13.

[12] شبل بدران، مرجع سابق، ص 47.

[13]Lucien Morin, Louis Brunet, Philosophie de l'éducation**,** les presses de l'université Laval : Canada, 2ème tirage, 2005،p 14.

[14]هاني بن مصطفى، السياسات التربوية والنظام السياسي، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ط1؛ 2007، ص52.

[15]Dominique Morissette, Maurice Gingras, Enseigner des attitudes ? Planifier, intervenir, évaluer, Bruxelles : De Boeck Université, 1ère édition, 1994، p 24.

[16] جبران مسعود، الرائد معجم ألفبائي في اللغة والإعلام أكثر من 60.000 مفردة، أكثر من 5.300 علم، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، ط3؛2005،ص 802.

[17]كميل إسكندر حشيمة وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت: دار المشرق، ط2؛ 2001، **ص** 1367.

18 Dictionnaire le Robert, le nouveau petit Robert de la langue française, 300.000 sens, Paris, 2006, p 447.

19 Larousse, Dictionnaire Encyclopédique pour la maitrise de la langue française, Paris, 2001, p 320.

[20]إبراهيم عزيز مجدي، معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم، القاهرة: عالم الكتب، ط1؛ 2009، **ص** 901.

[21]Le petit Larousse illustré 2006 en couleur, Larousse, Paris, 2005، p 251.

[22] أحمد حسين اللقاني، علي أحمد الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، القاهرة: عالم الكتب، ط3؛ 2003،ص 103.

[23] محمد بغداد باي، التربية والحضارة بحث في مفهوم التربية وطبيعة علاقتها بالحضارة في تصور مالك بن نبي، المحمدية الجزائر: مؤسسة عالم الأفكار، ط2؛ 2007، ص 161.

[24]إبراهيم عزيز مجدي، مرجع سابق، ص 304.

[25] هشام يعقوب مريزيق، فاطمة حسين الفقيه، أساليب تدريس الاجتماعيات، عمان: دار الراية، ط1؛ 2008، ص 32.

[26] مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، تقديم: أحمد يوسف سعد، القاهرة: مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان، ط1؛ 2008، ص 88.

[27]فضيل عثماني، عبد الرحمان زعتوت، الدليل المنهجي للتربية المدنية في الطور الثالث من التعليم الأساسي، إشراف طيب نايت سليمان، وزارة التربية الوطنية، مديرية التعليم الأساسي، بدون سنة، ص 8.

[28]فضيل عثماني وعبد الرحمن زعتوت، نفس المرجع، ص 8

[29] صالح بلعيد، في قضايا التربية، الجزائر: دار الخلزونية، ط1؛ 2009، ص 57.

[30] شبل بدران، التربية المدنية التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، تقديم حامد عمار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون طبعة؛ 2009، ص 30.

[31] عزة فتحي علي، نموذج مستقبلي لمنهج التربية المدنية في المدرسة الثانوية، المحتوى – الأنشطة – وسائل التقويم – طرق التدريس، القاهرة: إيتراك مصر الجديدة، ط1؛ 2003، ص 23.

[32] محمد صالح حثروبي، الدليل البيداغوجي لمرحلة التعليم الابتدائي وفق النصوص المرجعية والمناهج الرسمية، الجزائر عين مليلة: دار الهدى، بدون طبعة؛ 2012، ص 228.

[33]محمد بن صالح، خلاصة الأنشطة التي تم تنفيذها خلال اليومين الدراسيين لصالح مفتش التربية التعليم الأساسي بولايتي ميلة (26-01-99)، جيجل (28-01-99) وزارة التربية الوطنية، المفتشية العامة، القطاع: قالمة، قسنطينة، جيجل، ميلة، ص 3.

[34] خيري علي إبراهيم، المواد الاجتماعية في مناهج التعليم بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون طبعة؛ 1996، ص 6.

[35]مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 81.

[36]وزارة التربية المدنية، اللجنة الوطنية للمناهج، مجالات مواد: التاريخ والجغرافيا – التربية المدنية – التربية الإسلامية – اللغة العربية – اللغة الأمازيغية، مستخلص من المرجعية العامة للمناهج وثيقة مؤقتة، طبع خاص بالملتقى المنعقد بمكتبة الحامة يومي 23-24جانفي2006.

[37] وزارة التربية الوطنية، مديرية التعليم الأساسي، البعد الوطني في المناهج التعليمية، النادي الوطني للجيش الوطني الشعبي، الجزائر: بني مسوس، يومي 11-12 فبراير 2007،ص 3.

[38] ابن منظور، لسان العرب، لبنان: دار الكتب العلمية، 2000، ص 239.

[39] غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون طبعة؛ 1995، ص 56.

[40] فتحي هلال، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000،ص25.

[41] مصطفى بن حبيلس، التربية على المواطنة، سلسلة من قضايا التربية، المركز الوطني للوثائق التربوية، العدد 43، ص 4،5.

42 François Galichet, L'école, lieu de citoyenneté, ESF Editeur, 2005, p 13.

[43]مصطفى بن حبيلس، مرجع سابق، ص 4.

[44]مصطفى بن حبيلس ، نفس المرجع، ص 6-**7**.

[45]المجادي فتوح، المواطنة والتربية البيئية، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، مجلة التربية، الكويت، العدد 31، أكتوبر 1999.

[46]فريد حاجي، دور التاريخ في تثمين التربية على المواطنة، مجلة المربي، المركز الوطني للوثائق التربوية، عدد 8، ماي –جوان 2007، ص16.

[47]فريد عادل، البعد الوطني في مناهج الإصلاح، مجلة المربي، المركز الوطني للوثائق التربوية، عدد 08، ماي-جوان 2007، ص 13.

[48] حسين عايش، الديمقراطية هي الحل، الأردن: المؤسسة العربية، ط2؛ 2001،ص 167.

[49] جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1؛ 2005.

[50] محمد سليمان شعلال، خطاب عطية علي، بمون محمد رفعت رمضان، القاهرة: دار الفكر العربي، بدون طبعة؛ 1984، ص 188.

[51] إبراهيم إبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب، الدار البيضاء الرباط: منشورات النجاح الجديدة، بدون طبعة؛ 2001، ص 21.

[52] زكريا إسماعيل، الديمقراطية وفلسفة التربية، عمان المملكة الأردنية الهاشمية: دار الفكر، ط1؛ 2009،ص 16.

[53]مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص**77**

[54] اللجنة الوطنية للمناهج، المرجعية العامة للمناهج، معدلة وفق القانون التوجيهي للتربية رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008، ص 12.

[55] عبد العزيز عميمر، مقاربة التدريس بالكفاءات ما هي؟ كيف؟،الجزائر العاصمة الأبيار: منشورات ثالة، بدون طبعة؛ 2005،ص 95-96.

[56] عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991، ص 3.

[57] محمد فؤاد جاد الله، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من التعزيز إلى الحماية، قطر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ط1؛ 2005، ص21.

[58] فرانسوا بوشيه سولينييه، القاموس العملي لحقوق الإنسان، ترجمة محمد مسعود، بيروت: دار العلم للملايين، ط1؛ 2005، ص 193.

[59] محمد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، حقوق الإنسان الأصول والأسس الفلسفية، المغرب: دار البيضاء، ط2؛ 2004،ص 5.

[60] علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، مصر: إيتراك، 2006، ص 82.

[61] العياشي عنصر، حقوق الإنسان في برامج التعليم الثانوي، حالة الجزائر، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ماي 2002، ص 30.

[62] محمد عبد الرازق القمحاوي، حقوق الإنسان المتعلم في المدرسة الثانوية العامة واقعها وسبل تفعيلها، الإسكندرية: منشأة المعارف،بدون طبعة؛ 2007، ص 13.

[63]François Audigier, Guy Lagelée, Education civique et initiation juridique dans les collèges, Direction de préface de Jacqueline Costa Lascoux, Paris : INRP 1996،p. 36-37.